

أثر تقرير المراجعة الموسع وجودة عملية المراجعة على قرارات المستثمرين "دراسة ميدانية"

محمد مجدى على ابو الفتوح

د. مصطفى زكى حسين متولي
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة قناة السويس

أ.د/ هبة جمال هاشم
رئيس قسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة قناة السويس

الملخص:-

يمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على أثر تقرير المراجعة الموسع وجودة عملية المراجعة على قرارات المستثمرين، وتعتمد منهجية البحث على البيانات الأولية عن المتغيرات المستقلة والتابعة محل الدراسة في إعداد الجانب الميداني عن طريق المقابلات الشخصية على عينة البحث المتمثلة في مراجعي الحسابات بمكاتب المراجعة، أعضاء لجان المراجعة، المستثمرين، المحللين الماليين، وبلغ عدد العينة 250 مفردة، وقد أشارت نتائج الدراسة على وجود علاقة ارتباط طردية وذات تأثير معنوي مشترك لكلا من تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية، واستناداً للنتائج السابقة يوصى الباحث بعده توجيهات بحثية أهمها توجيه هيئة سوق الأوراق المالية المصري إلى تشجيع ممارسات تقرير المراجعة الموسع لكافة الشركات، وليس مجرد شركات قطاع الأعمال العام والجهاز المركزي للمحاسبات.

الكلمات الدالة: تقرير المراجعة الموسع / جودة عملية المراجعة / قرارات المستثمرين.

Abstract: -

The main objective of the research is to identify the impact of the expanded audit report and audit quality on investors' decisions. The research methodology relies on primary data on the independent and dependent variables under study in preparing the field aspect through personal interviews on the research sample represented by auditors in audit offices, members of committees. Auditing, investors, and financial analysts. The sample number was 250 individuals. The results of the study indicated the existence of a positive correlation with a common moral effect for both the expanded audit report and audit quality on investors' decisions in the stock market in the Arab Republic of Egypt. Based on the previous results, the researcher recommends Then there were research directives, the most important of which was directing the Egyptian Securities Market Authority to encourage expanded audit reporting practices for all companies, not just public business sector companies and the Central Auditing Organization .

Keywords: expanded audit report / quality of the audit process / investor decisions.

القسم الأول: الإطار العام للبحث

1/1 المقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة بداية من عام 2001 انهيار العديد من كبرى الشركات في مختلف دول العالم وفقدان الثقة في التقارير المالية، وقد صاحب ذلك وجود الكثير من القضايا ضد مكاتب المراجعة التي تولت مراجعة القوائم المالية لتلك الشركات، والتي لم يكن في تقاريرها ما يشير إلى عدم استمرارية الشركات، ومن أشهر تلك القضايا إفلاس وانهيار عدد من الشركات الأمريكية العملاقة مثل شركة Enron للطاقة وشركة WorldCom للاتصالات، وشركة Parmalat في أوروبا وغيرها من الشركات، وقد تبع ذلك سقوط مكتب Arthur Anderson أحد أكبر مكاتب المراجعة على مستوى العالم، وما تلتها من أزمة مالية عالمية بداية من عام 2008 ، وقد أدى ذلك إلى إثارة المخاوف والشكوك حول ضعف استقلال مراقبي الحسابات وانخفاض جودة المراجعة وبالتالي انخفاض الثقة في مهنة المراجعة ككل، حيث اتهمت مهنة المراجعة بأنها أحد أسباب تلك الانهيارات ونشوء الأزمة المالية، وذلك نتيجة غش الإدارة وتلاعبها في التقارير المالية، وقصور مراقبي الحسابات أو تواطؤهم مع الإدارة في كشف تلك الانحرافات (Chowdhury & Eliwa, 2021). وفى محاولة لمعالجة المشاكل التي أظهرتها تلك الانهيارات والأزمة المالية وتعزيز كفاءة واستقلال مراقبي الحسابات وتحسين جودة المراجعة واستعادة الثقة في مهنة المراجعة وتحقيق الاستقرار المالي للشركات والأسواق المالية، اتخذت الهيئات التشريعية والمنظمات المهنية في العديد من دول العالم بعض الإجراءات لإيجاد حلول لتلك الأزمات والحد من حدوثها (Chu, e al.,2022).

ويمثل تقرير المراجعة الموسع أحد الأدوات المستخدمة للحد من هذه الأزمات، حيث يمثل أداة يحكم من خلالها مستخدمي القوائم المالية الحكم على مدى عدالة وصدق القوائم المالية ومدى تعبيرها عن اداء المنشأة ومركزها المالي، حيث كان هناك مطالبات من اجل تحسين هيكل ومحتوى تقرير المراجعة، ويعتبر تقرير المراجعة نقطة الاتصال الرئيسية

بين مراجع الشركة ومساهميها. وكان التقرير في شكله القديم يقدم معلومات قليلة عن الشركة لا تساعد المستخدمين على اتخاذ قراراتهم (Council, 2016).
وقد صدر في يونيو 2013 تقرير المعيار الدولي للمراجعة ISA 700 بعنوان "تقرير المراجع المستقل عن القوائم المالية". ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا التقرير المراجعة في تحسين القيمة المعلوماتية لمستخدمي القوائم المالية من خلال تعزيز المزيد من الشفافية حول القوائم المالية وأداء المنشآت وتحقيق جودة عملية المراجعة. وتعتبر جودة عملية المراجعة هدفا رئيسيا تؤكد كافة المنظمات المهنية على تحقيقه ويتطلع المستثمرون والمساهمون وأصحاب المصالح إلى تلقي معلومات ذات قيمة وجودة عالية وذلك من خلال قيام المراجعين بأداء عمليات المراجعة بأعلى مستويات الجودة الممكنة، باعتبار عملية المراجعة الخارجية تمثل أداء رقابية على سلوك الإدارة وأداة لحماية مصالح المساهمين والمستثمرين بالشركات (Zeng et al, 2021).
ولذلك، فإنه من المتوقع أن يعمل تقرير المراجعة الموسع على تحسين القيمة المعلوماتية لتقارير المراجعة مع تحسين جودة المراجعة وذلك من خلال زيادة درجة المسائلة، حيث يعمل تقرير المراجعة الموسع على زيادة فعالية المراجع في المناطق التي لا ترغب الإدارة في أن يركز المراجع عليها الضوء، ولا سيما مناطق المخاطر المرتفعة، مما يزيد من درجة مسائلة المراجع والتزامه بالشفافية والمسؤولية عن تقديم التقييم الدقيق لمدى صحة ومصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية (Kitiwong & Sarapaivanich, 2020). وبالتالي، فإن النتيجة المباشرة لتقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة المرتفعة هي إمداد المستثمرين بالمعلومات التي تتسم بالجودة المرتفعة والشفافية وذلك في التوقيت الملائم، (الهواري، 2020).
وعلى ضوء ذلك، يحاول الباحث من خلال الدراسة الحالية تسليط الضوء على ماهية تقرير المراجعة الموسع والآثار المترتبة على تقرير المراجعة الموسع على جودة عملية المراجعة ومدى انعكاس ذلك على قرارات المستثمرين في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية.

2/1 مشكلة البحث:

نتيجة لما حدث في العالم من حالات الفساد المالي وافلاس العديد من المنشآت وكان ذلك يرجع إلى انخفاض جودة عملية المراجعة، فنجد ان الواقع المهني قد شهد العديد من حالات التقاضي ضد بعض اعضاء مهنة المراجعة نتيجة انخفاض جودة المراجعة وانخفاض مصداقية التقارير المالية بشكل عام، وبالتالي انخفاض الثقة في مهنة المراجعة والقوائم المالية للشركات.

وحيث أن المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع قد لاقى الكثير من الانتقادات، فقد ازداد اهتمام الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأهمية تقرير المراجعة وجودة عملية المراجعة، وأصدروا العديد من المعايير والتعديلات على تقرير المراجعة فيما يتعلق بشكل ومحتوى تقرير المراجعة، كان أهمها تقديم معيار يشمل على المعلومات الواجب توافرها في تقرير المراجعة الموسع وكان من اهمها الافصاح عن موضوعات المراجعة الرئيسية، وذلك بهدف زيادة جودة عملية المراجعة ورفع القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة.

وعلى أثر ذلك، بدأت الكثير من المنظمات المهنية الدولية والمحلية تسعى جاهدة إلى وضع الآليات التي يمكن من خلالها رفع مستوى جودة عملية المراجعة بما ينعكس إيجابيا على زيادة مصداقية وشفافية المعلومات المالية الواردة بالتقارير والقوائم المالية، وتكون النتيجة المباشرة لذلك هي زيادة الثقة في عملية المراجعة والثقة في القوائم والتقارير المالية للشركات وذلك من خلال قيامها بتقديم المعلومات عالية القيمة والجودة للمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة المبنية على معلومات صادقة ودقيقة وعالية الجودة والشفافية. ومن هنا، تكمن مشكلة الدراسة الحالية في معرفة مدى أهمية تقرير المراجعة الموسع ومدى تأثيره على جودة عملية المراجعة وكيف ينعكس ذلك على قرارات المستثمرين، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:-

"ما مدى تأثير تقرير المراجعة الموسع وجودة عملية المراجعة على قرارات المستثمرين؟" ومن هذا التساؤل الرئيسي، تتفرع التساؤلات التالية:

- (1) ما هو تقرير المراجعة الموسع وماهي محدداته وأهم محتوياته؟
- (2) هل يؤثر تقرير المراجعة الموسع على جودة عملية المراجعة؟
- (3) هل يؤثر تقرير المراجعة الموسع على قرارات المستثمرين؟
- (4) هل هناك تأثير لجودة المراجعة على قرارات المستثمرين؟
- (5) كيف تنعكس العلاقة بين تقرير المراجعة الموسع وجودة عملية المراجعة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية؟

3/1 أهداف البحث:

- يتمثل الهدف الرئيسي للبحث الحالي في محاولة التعرف على مدى تأثير تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة ومدى انعكاس ذلك على قرارات المستثمرين في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية، ويمكن تحقيق هذا الرئيسي من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية: -
- (1) التعرف على ماهية تقرير المراجعة الموسع وأهم محدداته وأهم محتوياته.
 - (2) اختبار مدى تأثير تقرير المراجعة الموسع على جودة عملية المراجعة.
 - (3) اختبار مدى تأثير تقرير المراجعة الموسع على قرارات المستثمرين.
 - (4) اختبار مدى تأثير جودة المراجعة على قرارات المستثمرين.
 - (5) التعرف على مدى انعكاس العلاقة بين تقرير المراجعة الموسع وجودة عملية المراجعة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية.

4/1 أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث الحالي من خلال ما يلي:

■ أولاً: الأهمية العلمية للدراسة:

تتبع الأهمية العلمية للدراسة من النقاط التالية:

- (1) ندرة الدراسات العربية وخاصة المصرية التي تناولت العلاقة بين تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة واتخاذ قرارات الاستثمار في البيئة المصرية وذلك في حدود ما اطلع عليه الباحث.

- (2) تحاول الدراسة تقديم اضافته جديدة للقضية الخاصة بمدى تأثير تقرير المراجعة الموسع على جودة المراجعة وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين، وقياس مدى تأثير التغييرات في تقرير المراجعة الموسع وفقا للمعيار الدولي رقم 700 حول البيانات المالية على جودة المراجعة وتأثير ذلك على قرارات المستثمرين.
- (3) أثر تقرير المراجعة الموسع على سلوك شركات المراجعة من حيث تقديم خدمات مراجعة عالية الجودة.

■ ثانياً: الأهمية العملية:

تتبع الأهمية العملية للدراسة من خلال العناصر التالية:

- يوجد اهتمام على المستوى الدولي والمحلى بمدى تأثير تقرير المراجعة الموسع على جودة المراجعة وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين وما إذا كان ذلك يؤدي الى زيادة الاستثمار.
- تعزيز قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة في القطاعات بكل ثقة.
- مساعدة الباحثين في إضفاء الثقة لتقرير المراجعة الموسع وتعزيز جودة المراجعة.
- تعزيز قدرة مكاتب المراجعة على تقديم علميات المراجعة عالية الجودة وتطوير عملية المراجعة وتحسينها يؤدي الى ارتفاع جودة المراجعة وزيادة ثقة المستثمرين لتحقيق أرباح
- تشجيع الأكاديميين لاستخدام نتائج البحث في توعية طلاب المحاسبة محاسبين المستقبل (عن أهمية تقرير المراجعة الموسع وأهمية جودة المراجعة، وتشجيعهم على عدم التورط في تقرير المراجعة ذات أخطاء وغش وتعزيز الالتزام بالقواعد المهنية والشفافية)
- تقديم توصيات لغرض مساعدة الباحثين والمستثمرين في استخدام المعلومات المحاسبية واتخاذ قرارات رشيدة وهذا الاتجاه الدولة المصرية لجذب الاستثمار مفيد لمهنة المراجعة في توسيع قاعدة المنافسة والحد من تركيز مهنة المراجعة في بعض المكاتب.

5/1 فروض البحث:

تقوم الدراسة على الفرضية الرئيسية التالي:

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير المراجعة الموسع وجودة عملية المراجعة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية"، ومن هذه الفرضية الرئيسية تتفرع الفرضيات الفرعية التالية:

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير المراجعة الموسع على جودة المراجعة في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية.
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير المراجعة الموسع على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية.
3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة المراجعة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية.
4. يوجد تأثير مشترك لكلا من تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية.

7/1: هيكل البحث :

القسم الأول: الإطار العام للبحث

القسم الثاني: إنعكاسات تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة على قرارات المستثمرين.

القسم الثالث: الدراسة الميدانية.

القسم الثاني: إنعكاسات تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة على قرارات المستثمرين.

تمهيد:

إن أهم الانتقادات الموجهة إلى تقرير المراجعة التقليدي أنه كان يتسم بالانتمية والاختصار إلى حد كبير، حيث أن محتواه المعلوماتي قليل، ولا يستجيب لاحتياجات المستخدمين المتزايدة من المعلومات ذات العلاقة بعمل المراجعة وقوائم المالية وعملية مراجعتها. وقد تم تعديل تقرير المراجعة التقليدي لتلبية لاحتياجات مستخدمي هذه التقارير بأن تكون تقارير المراجعة أكثر تفصيلاً من خلال تضمينها قدر أكبر من المعلومات. وتم إصدار معيار المراجعة الدولي رقم 700 والذي كان الهدف منه يتمثل في

جعل تقرير مراقب الحسابات غنى بالمعلومات ذات القيمة بالنسبة للمستخدمين، وبالرغم من أن المعيار الدولي رقم 700 أعطى مراقب الحسابات المرونة في وصف أمور المراجعة الرئيسية وكذلك الإفصاح عن شريك المراجعة، وذلك للتخفيف من تحفظات المستخدمين حول تنميط عبارات الإفصاح، وقد يواجه مراقبو الحسابات بعض التحديات الجوهرية ومن ضمنها زيادة مسؤوليته للتعرض للدعاوى القضائية (Fulop, 2022).

1/2 انعكاس تطبيق تقرير المراجعة الموسع على جودة المراجعة وقرارات المستثمرين:

إن مهنة المراجعة تعيش أزمة ثقة انعكست على وجود فجوة كبيرة بين واقع وطبيعة مخرجاتها والمتمثل في تقرير المراجعة من جهة وبين توقعات المستفيدين من جهة أخرى، وهو ما يشار إليه مهنيًا بفجوة التوقعات. إذ يعتقد كثير من مستخدمي التقارير والقوائم المالية أن تقرير المراجع الخارجي عن القوائم المالية يقدم تأكيداً بأنها صحيحة وخالية من الأخطاء والتلاعب، على اعتبار أنه تم مراجعتها من قبل مراجع خارجي مستقل. واهتمت المنظمات المهنية بتحسين جودة عملية الاتصال بين المراجعين الخارجيين ومستخدمي التقارير والقوائم المالية (عبد السميع، 2021، ص 63) ولكي يقوم المراجع بدوره والمتمثل في التأكد من سلامة ودقة التأكيدات الواردة في القوائم المالية ويكون عن طريق جمع الأدلة التي تمكنه من الوصول إلى قناعة عن مدى صحة ودقة هذه التأكيدات، وحتى يصل إلى هذه القناعة لابد أن يجمع أكبر قدر ممكن الأدلة التي تختلف من حيث درجة وملاءمتها أو درجة قوتها، كما يجب أن تكون ملائمة وكافية للاعتماد عليها لتأييد رأيه في القوائم المالية وفقاً لمتطلبات مهام المراجعة التي تعاقدها على إنجازها. وحاولت معظم إصدارات المنظمات المهنية زيادة حجم المسؤولية على المراجع تجاه اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية والعمل على الحد من إصدار القوائم المضللة. بهدف زيادة جودة عملية المراجعة ودفع المراجع إلى بذل مجهود أكبر تجاه اكتشاف التلاعب في القوائم المالية والتي يكون من الصعب على المراجع اكتشافها. نتيجة توقع مستخدمي

تقرير المراجعة من المراجعين اكتشاف الأخطاء المادية في القوائم المالية سواء المتعمدة أو غير المتعمدة (الهوارى، 2020، ص 247)
وأوضحت العديد من الدراسات أن كلا من المراجعين والمستثمرين يرون أن عملية تطوير تقرير المراجعة يساهم بشكل كبير في التأثير على جودة عملية المراجعة وقرارات المستثمرين، حيث أن تقرير المراجعة الموسع يوضح دور ومسؤوليات المراجع بشكل أكثر دقة مما يساهم في تحسين فهم مستخدمي القوائم المالية بخصوص واجبات ومسؤوليات كلاً من المراجعين الخارجيين والإدارة عن القوائم المالية. وفي هذا الشأن يرى المؤيدون أن تطوير تقرير المراجعة سيقدم معلومات جديدة ومفيدة للمستثمرين من خلال تزويدهم بالنظرة الثاقبة، حيث أن تلك التعديلات تعمل على تقليل فجوة المعلومات وزيادة الثقة في التقرير المالي والحوكمة، علاوة على تعزيز القيمة التواصلية لتقرير المراجعة، ومساعدة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية في التركيز على الجوانب الخاصة بالقوائم المالية، كما تساهم بشكل أفضل في التنقل بشكل تلقائي بين التقارير المالية المعقدة، هذا بالإضافة إلى ترشيد اتخاذ القرار (Kitiwong and Sarapaivanich, 2020, p.1098).

كما يرى أنصار هذا الرأي المؤيد أن تلك التعديلات سوف تضيق جودة على عملية المراجعة ذاتها نظراً لأن قدرة المراجعين على إضافة المزيد من التفاصيل في تقاريرهم سوف يكون أداة ضغط على نفوذ الإدارة وبالتالي الحد من وجود إدارة أرباح والمساهمة في تطوير جودة عملية المراجعة (Minutti, 2021, p.556)
ويستطيع تقرير المراجعة الموسع تحسين جودة عملية المراجعة من خلال تحقيق عدد من المنافع المتوقعة من التغييرات التي أدخلت على المعايير ذات الصلة بإعداد تقرير المراجعة، وقد أورد مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية هذه المنافع في منشوره بملخص (IAASB, 2015)، وتمثلت هذه المنافع فيما يلي: (ثامر، 2019، ص 512)
1. زيادة الشفافية عن عملية المراجعة، بما يعزز من ثقة السوق في جودتها.
2. تعزيز القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة.
3. تعزيز عملية الاتصال بين المراجع والمسؤولين عن الحوكمة في المنشأة.

4. زيادة اهتمام الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة بالمنشأة بالإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، والتي ستخضع لمتطلبات الإفصاح عنها بتقرير المراجعة كأمر مراجعة رئيسية.

5. تجديد تركيز المراجع على الأمور التي يجب الإفصاح عنها بتقرير المراجعة كأمر المراجعة الرئيسية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مستوى الشك المهني لدى المراجع.

أما عن تحسين القيمة الملائمة من خلال تقرير المراجعة الموسع لفئة المستثمرين، فتتمثل أحد المنافع من وراء تطوير تقرير المراجعة والانتقال الي تقرير المراجعة الموسع في تحسين القيمة الإعلامية التي يقدمها التقرير للمستخدمين. فمن خلال القسم المتعلق بأمر المراجعة الرئيسية بالتقرير يتم إعلام المتعاملين في السوق بالمعلومات التي يمتلكها المراجع ولم يكن يتم الإفصاح عنها من قبل في ظل المتطلبات المحدودة لتقرير المراجعة التقليدي، ومن ثم فإن هذا القسم " يفيد السوق بصورة مباشرة لأنه يسمح للمتعاملين في السوق باتخاذ قرارات مفيدة، إذ يقدم لهم معلومات ذات قيمة (الهوارى، 2020، ص 249).

وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة يتضح أن القيمة الإعلامية لتقرير المراجعة الموسع تنبع من تقديم معلومات جديدة للمستخدمين، فإذا كانت المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الموسع معلومة لدى جميع المستخدمين، فانه لن يتفاعل معها ولن يأخذها في اعتباره عند اتخاذ القرار (متولي، 2020، ص 156)

ومن ناحية أخرى، يعتمد المحللون الماليون على المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الموسع كمداخلات لعملية التنبؤ التي يقومون بها. ومن ثم فإن ما تم ذكره بخصوص ما يمكن أن يقدمه تقرير المراجعة الموسع من قيمة إعلامية للمستثمرين ينصرف أيضا الي المحللين الماليين، ومع ذلك يمكن ان يختلف التحليل فيما يتعلق بتقرير المراجعة الموسع، حيث يمكن أن يحسن هذا التقرير من القيمة الإعلامية المقدمة للمحللين الماليين. فبالمقارنة مع المستثمرين غير المحترفين، يعد المحللون

أكثر خبرة وممارسة في مجال التحليل المالي، الامر الذي يرجع إمكانية تعاملهم مع التقرير الموسع بكفاءة ومعالجة المعلومات التي يتم توصيلها إليهم بدرجة أقل صعوبة (Lennox, et al.,2022, P.5).

وعلاوة على ذلك، يعتمد مقرضو المنشأة على القوائم المالية لها عند تقييم حالتها المالية، ولكي يقل خطر المعلومات لديهم، فانهم يبدون إهتماما بتقرير المراجعة لما له من دور في إضفاء المصداقية على القوائم المالية، فإذا ولدت المعلومات الواردة بتقرير المراجعة انطبعا لديهم بانخفاض مستوى المصداقية فى القوائم المالية، فانهم يتفاعلون مع ذلك بفرض معدلات فائدة مرتفعة. وكوجهة نظر مضادة، فان المقرضين قد لا يعتمدون على تقرير المراجعة فقط كمصدر وحيد لمعلوماتهم عن المنشأة، وذلك لان هؤلاء المقرضين، بحكم طلبهم لضمانات، لديهم القدرة على الحصول على البيانات الخصوصية عن المنشأة والتي لا يتم الإفصاح عنها بتقرير المراجعة، وبالتالي قد يعتمدون عليها نحو أكبر عند اتخاذ قراراتهم Coram and Wang, (2021,p.275).

2/2 أثر الإفصاح عن شريك المراجعة في تقرير المراجعة الموسع على جودة المراجعة وقرارات المستثمرين:

شملت التحديثات في شكل ومحتوى تقرير المراجعة الموسع إضافة اسم شريك المراجعة، وتم تطوير شكل تقرير المراجعة يكون نتيجة أسباب يحتاجها أصحاب المصالح لمزيد من الشفافية بالإضافة الى الرغبة في زيادة جودة عملية المراجعة، لذلك فإن إضافة اسم شريك المراجعة في تقرير مراقب الحسابات قد يترتب عليها أثر إيجابي على جودة المراجعة، حيث يري (Bédard, et al.,2020,p.14) أن إضافة اسم الشريك قد تؤدي إلى تحسين جودة المراجعة بطريقتين: الأولى أنها قد تزيد من إحساس المسألة لشريك المراجعة والتي قد تقع عليه من مستخدمي القوائم المالية، وهو الأمر الذي يدفع شريك المراجعة إلى بذل المزيد من العناية المهنية عند أداء عملية المراجعة، والثانية أن الإفصاح عن اسم الشريك قد يؤدي إلى زيادة الشفافية حول من هو المسؤول عن أداء

عملية المراجعة، والتي يمكن أن توفر معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين بشكل عام، والذي بدوره يوفر حافزاً إضافياً لمنشآت المراجعة لتحسين نوعية الشركاء الذين سيتم مشاركتهم.

وقد يظن بعض المتعاملين بتقرير المراجعة من خارج المهنة أن إضافة اسم الشريك لا تضيف للتقرير بشكل كبير، أو حتى تأثير ملحوظ، ولكنها في الحقيقة إضافة مهمة خاصة للمستثمرين، ففي أثناء اضطراب سوق الأوراق المالية والفضائح المالية في الآونة الأخيرة وتضرر المستثمرين من انخفاض أسعار الأسهم المفاجئ، ووجب معرفة من المسئول عن المعلومات المالية التي يزعم المستثمرون أنهم اعتمدوا عليها عند شراء الأسهم ومن هم الذين سيرفع دعوى عليهم لاسترداد الخسائر (Abbott, et al.,2019, p.3)

ومن ثم يمكن القول أن الإفصاح عن شريك المراجعة يساهم في تقديم قيمة معلوماتية للمستثمرين تتجاوز القيمة التي توفرها هوية منشآت المراجعة، فقبل الإفصاح عن شريك المراجعة كان المستثمرون يستخدمون حجم منشأة المراجعة وتخصصها الصناعي وسمعتها كمؤشرات عن جودة المراجعة، ويقدم الإفصاح عن شريك المراجعة في تقديمه معلومات أفضل عن جودة المراجعة من خلال توفير سجل تتبع عن شريك المراجعة، ويمكن للمستثمرين استخدام سجل تتبع شريك المراجعة في تقييم خبرة وسمعة شريك المراجعة، مما يؤدي إلى تحفيز منشآت لتحسين جودة جميع شركاء المراجعة لديهم، وخلق منافسة إضافية على مستوى الشريك وبالإضافة إلى ذلك تحفيز لجان المراجعة على دفع علاوة إضافية لشركاء المراجعة الأكثر خبرة (Burke,et al.,2019, p.79)

كما يمكن للمستثمرين استخدام المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن شريك المراجعة في ضمان أن المراجعة الخارجية تظل مستقلة وموضوعية من خلال فحص العلاقات المختلفة والمساهمات الاجتماعية التي قد تكون بين شريك المراجعة ولجنة المراجعة أو الإدارة، كما أن الإفصاح عن شريك المراجعة يمكن أن يكون له دوراً تقييمياً للمستثمرين في الإشراف على لجنة المراجعة في تصويت التأكيد على

المراجع، حيث يمكن للمستثمرين ملاحظة سجل تتبع شريك المراجعة عبر الأوقات المختلفة (على، 2021- ص 27)

وقد أوضحت المادة 302 من قانون Sarbanes-Oxley تفسيراً للإفصاح عن اسم شريك المراجعة بحجة أنه يساعد على تركيز شركاء المراجعة على مسؤولياتهم بشكل أفضل. ويرى (Nguyen and Kend, 2021, p.445) أن الإفصاح عن اسم شريك المراجعة له عدة مزايا تساعد مستخدمي تقرير مراقب الحسابات على معرفة معلومات أكثر تفصيلاً بشأن المسؤول عن عملية المراجعة، وكذلك زيادة الشفافية وجودة المراجعة، خاصة بعد اصدار المعيار رقم ISA 700 المعدل من قبل مجلس معايير المراجعة والتوكيد المهني الدولي.

وعلى الجانب الآخر توجد عدة دراسات توضح أن الإفصاح عن اسم شريك المراجعة لا ينطوي بالضرورة منافع واضحة في بعض الجوانب، لذلك قابل الإفصاح عن اسم الشريك عدة انتقادات، حيث توصلت دراسة (Abbott, et al., 2019) إلى أن الزامية الإفصاح عن شريك المراجعة قد يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة ظاهرياً، ولكن تأثيره على جودة المراجعة في الواقع يظل غير واضح. وتشير أيضاً إلى أن زيادة المساءلة الناتجة عن الإفصاح عن اسم الشريك، ستزيد من جهود المراجعة ولكن ذلك لا يعتبر دليلاً صريحاً عن الزيادة المرتبطة بفعالية عملية المراجعة. ويختلف الباحث مع وجهة النظر ويرجع ذلك إلى أن مراجع الحسابات بحاجة دائمة إلى المحافظة على سمعته المهنية، لذلك سيقوم ببذل العناية المهنية الواجبة للحفاظ عليها ومن ثم تحقيق جودة عملية المراجعة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الإفصاح عن اسم شريك المراجعة في تقرير مراجع الحسابات يحقق ما يلي: (Nguyen and Kend, 2021)

1. زيادة جودة المراجعة عن طريق زيادة المساءلة التي ستقع على شريك المراجعة من أصحاب المصالح المختلفين وبالتالي بذل عناية أكثر بعملية المراجعة. نتيجة

خطر التقاضي الذي سيتعرض له مراجع الحسابات وخطر فقدان السمعة، وبالتالي يزيد الحافز لدى مراجع الحسابات لجمع أدلة مرجعية أكبر وبذل مجهود مرجعي أكبر، تطوير أساليب مراجعة حديثة وجعلها أكثر صرامة، وزيادة استقلالية مراجعة الحسابات عن إدارة المنشأة محل المراجعة.

2. توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين وأصحاب المصالح بشكل عام والتي تساعد على اتخاذ القرارات بناء على المعلومات المتعلقة بشريك المراجعة.
3. توفير حافزاً إضافياً لمكاتب المراجعة لتحسين نوعية الشركاء الذين سيتم مشاركتهم، وكذا مساعدة شركاء المراجعة بالتركيز على مسؤولياتهم بشكل أفضل.

3/2 الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة على جودة المراجعة وقرارات المستثمرين:

تضمنت تعديلات تقرير المراجعة فقرة مستقلة بشأن أمور المراجعة الرئيسية وقد تطلب ذلك إجراء تعديلات على بعض معايير المراجعة الدولية، وإصدار معيار جديد برقم 701 يسمى الإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراجع الحسابات.

حيث يتضمن تقرير المراجعة الموسع المعلومات الإضافية التي يتم نقلها للمستخدمين عن طريق الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية التي تتعلق بالمناطق الخطرة وإجراءات المراجعة التي يقوم بها مراجعي الحسابات استجابة لتلك المجالات الخطرة. كما يقود المستخدمين لفهم أفضل لأدوار ومسؤوليات المراجعين ويستجيب لمطالب المستخدمين للحصول على مزيد من المعلومات التي يقدمها المراجعون وتجذب انتباه المستخدمين إلى أمور المراجعة الرئيسية في القوائم المالية. والتي يهدف الإفصاح عنها إلى تحسين جودة تقارير المراجعة السابقة من خلال زيادة القيمة التواصلية والإعلامية لتقارير المراجعة. وهذا بدوره يساعد على فهم القوائم المالية بشكل أفضل والمناطق ذات المخاطر الكبيرة، علاوة على ذلك تقليل فجوات التوقعات وعدم تماثل المعلومات، حيث تساعد في معالجة هاتين المسألتين من خلال طمأنة

المستخدمين بأن يتم التعامل مع أمور المراجعة الرئيسية بشكل صحيح والإفصاح عنها بشكل مناسب، مما يجعل الحكم الصادر من قبل المراجعين والإدارة أكثر شفافية للمستخدمين (Kend & Nguyen, 2020).

كما يزيد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من الشفافية، وتحسن التفاعل بين المراجعين وهؤلاء المكلفون بالحوكمة. كما يلف النظر إلى المعلومات الواردة في القوائم المالية ذات الصلة بأمور المراجعة الرئيسية التي تم الإفصاح عنها باعتبارها عن أمور مراجعة رئيسية في تقارير المراجعة.

وعلى الجانب الآخر يجادل المعارضون على أساس أن المتطلبات الجديدة لمعايير التقرير ستكون غير مثمرة، وذلك لأن خطر اشتغال تقرير المراجع على العديد من أمور المراجعة الرئيسية سوف يقلل الفعالية الشاملة لتضمين المراجع لمثل هذه الأمور، كما أنه قد يقوم المستخدمون إلى الاعتماد على التقرير المعدل كبديل لقراءة القوائم المالية، هذا بالإضافة إلى إمكانية أن تكون الإدارة أقل صراحة في مناقشتهم مع المراجعين ولجان المراجعة وذلك لتجنب الإفصاح عن المعلومات في تقاريرهم والتي كانت في السابق سرية مما يؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات (Sarapaivanich, 2020) Kitiwong and).

وأوضحت معايير المراجعة رقم (700، 701) أن هناك أربعة أمور هامة يجب على مراجع الحسابات التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة لتحقيق جودة عملية المراجعة والتي تتمثل في: (ISA 700, ISA 701)

1. **السياسات المحاسبية:** والتي تشتمل على مجموعة من المفردات لعل أهمها: مدى ملاءمة السياسات المحاسبية لظرف معين بالمنشأة مع إظهار كفية وجود سياسات محاسبية بديلة ومقبولة والتي تؤثر على بنود البيانات المالية، هذا بالإضافة إلى الأسس التي يتم بناء عليها اختيار السياسة المحاسبية المتبقية وأثر هذه السياسة على الأرباح المالية والمحاسبية.
2. **التقديرات المحاسبية:** والتي تشتمل على الكيفية التي تقوم بها الإدارة بتحديد

العمليات والأحداث التي تكون مبرراً قوياً نحو عمل تقديرات محاسبية بشأن التحقق أو الإفصاح في القوائم المالية، علاوة على اعتراف الإدارة من عدمه بشأن التقديرات المحاسبية وأنها تتم وفقاً للإطار الفكري المناسب لإعداد التقارير المالية، علاوة على أسس اختيار الإدارة للتقديرات المحاسبية، هذا بالإضافة إلى كيفية تعامل الإدارة مع التقديرات غير المؤكدة في القوائم المالية وأخيراً الإفصاح عن مخاطر التحريفات الجوهرية.

3. الإفصاح عن البيانات المالية: والتي تشمل على الإفصاح عن البنود ذات الصلة بالإيرادات، والتعويضات والاستمرارية، والأحداث اللاحقة، والأمور العرضية، علاوة على الإفصاح عن كل ما يتعلق بالحياد والوضوح والبيانات في القوائم المالية.

4. الأمور ذات العلاقة: والتي تشمل على الدعاوي القضائية التي لم يتم الفصل فيها، ومدى تأثير العمليات الجوهرية التي تخرج عن نطاق النشاط على القوائم المالية، علاوة على العوامل المؤثرة على القيم المسجلة للأصول والالتزامات وأسس تحديد فترة إنتاجية الأصول هذا بالإضافة إلى طرق تصحيح التحريفات التي تؤدي إلى زيادة الإفصاح.

ومن خلال ما سبق يمكن للباحث القول إن الإفصاح عن الأمور الهامة في تعديلات تقرير مراجع الحسابات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة القيمة التواصلية للمحتوى المعلوماتي لهذا التقرير، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية وخاصة المستثمرين في التوصل إلى كيفية صياغة الضوابط نحو اتخاذ القرار الرشيد.

ويمكن تلخيص المزايا التي يمكن أن تحقق نتيجة الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في النقاط التالية:

- أ. زيادة الشفافية في أعمال المراجعة التي تم تأديتها.
- ب. مساعدة المستثمرين في فهم أفضل للمنشأة ونتائج المراجعة.
- ج. دعم وتعزيز التواصل بين مدقق الحسابات ولجنة المراجعة فيما يتعلق

بأمور المراجعة الرئيسية.

د. زيادة الشك المهني لدى مراجع الحسابات الأمر الذي يساهم في زيادة جودة المراجعة.

القسم الثالث : الدراسة الميدانية

إعتمد الباحث على البيانات الأولية عن المتغيرات المستقلة والتابعة محل الدراسة في إعداد الجانب الميداني عن طريق المقابلات الشخصية، وذلك للتأكد من صحة فروض البحث بهدف التعرف على تأثير تقرير المراجعة الموسع على جودة عملية المراجعة وأثر ذلك على قرارات المستثمرين ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1/3 مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم اختيار مجتمع الدراسة الميدانية من عينة من الأطراف المعنية بخدمات المراجعة وهم: مقدمي خدمات المراجعة يمثلهم مراجعي الحسابات بمكاتب المراجعة، والشركات محل المراجعة يمثلهم أعضاء لجان المراجعة، ومستخدمي التقارير المالية وتقارير المراجعة يمثلهم المستثمرين والمحللين الماليين في شركات السمسرة في جمهورية مصر العربية. لما يتوافر لديهم من الخبرة العلمية والعملية بالإضافة إلى القدرة علي فهم الأسئلة الواردة في قائمة الاستبيان والإجابة عنها ويتمثل مجتمع الدراسة في اربع فئات، وهم:

- مراجعي الحسابات بمكاتب المراجعة
- أعضاء لجان المراجعة
- المستثمرين
- المحللين الماليين

وقام الباحث بعمل مقابلات شخصية مع بعض مفردات العينة وذلك للتحقق من مدى ملائمة أسئلة الاستقصاء من جانب، وفهم المستقصي منهم لمعني ومضمون الأسئلة من الجانب الآخر تم توزيع عدد من قوائم الاستبيان يدوياً، فضلاً عن تصميم قائمة الاستبيان على موقع جوجل (www.google.com)، مع إتاحة رابط القائمة

علي العديد من المواقع الإلكترونية وارساله إلى العديد من الفئات المستهدفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ولقد تم توزيع قوائم الاستبيان والبالغ عددها 310 إستماره علي عينه من الفئات السابق ذكرها وبلغ عدد الاستمارات المستلمة (275) إستماره، تم استبعاد (25) إستماره حيث خضعت (250) استمارة مستوفاة وصالحة للتحليل الإحصائي أي بنسبه (91%) من العدد الإجمالي من قوائم الاستبيان التي تم توزيعها ،ويوضح الجدول رقم (1) عدد القوائم المسلمة والمستلمة لفئات الدراسة.

جدول رقم (1)

القوائم المسلمة والمستلمة لفئات الدراسة.

بيان	عدد القوائم المسلمة	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم الصالحة للتحليل	نسبة الإستجابة للإستمارات الصحيحة
مراجعي الحسابات بمكاتب المراجعة	90	80	71	0.89
أعضاء لجان المراجعة	65	60	55	0.92
المستثمرين	90	80	75	0.94
المحللين الماليين	65	55	49	0.89
إجمالي	310	275	250	0.91

المصدر: (إعداد الباحث)

2/3 نتائج التحليل الإحصائي:

يعرض الباحث نتائج اختبارات الفروض، وذلك لكل فرض فرعي من الفروض الفرعية الثلاثة علي حده، حيث يختبر كل محور من محاور قائمة الاستبيان أحد الفروض الفرعية، وذلك بالترتيب على النحو التالي:

➤ نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول:

يهدف الفرض الفرعي الأول إلي يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير المراجعة الموسع على جودة المراجعة في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية، حيث تم استطلاع آراء أفراد عينة الدراسة (16)، وأظهرت النتائج في جدول رقم (1) إلى أن قيمة R بلغت 0.381. وهذا يعنى وجود علاقة ارتباط بين تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة بمعدل 38.1% مما يعنى وجود علاقة طردية قوية بين تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة وذلك عند مستوي دلالة أقل من 5% مما سبق يتبين إمكانية قبول صحة الفرض البديل الأول ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) على النحو التالي:

جدول رقم (1)

نتائج جدول الإنحدار الخطى لإختبار الفرض الفرعي الأول

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.381a	.146	.142	.39387

ويوضح الجدول تحليل ANOVA لاختبار معنوية نموذج الانحدار، ونلاحظ ان قيمة Sig 0.00 وهي اقل من 0.005 وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (2)

نتائج إختبار ANOVA^a لإختبار الفرض الفرعي الأول

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	6.420	1	6.420	41.383	.000 ^b
1 Residual	37.697	243	.155		
Total	44.117	244			

➤ نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني:

يهدف الفرض الفرعي الثاني إلي يوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير المراجعة الموسع على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية. وأظهرت النتائج من خلال جدول رقم (3) إلى أن قيمة R بلغت 295. ووجود علاقة ارتباط بين تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة بمعدل 29.5% مما يعني وجود علاقة طردية قوية بين تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة وذلك عند مستوي دلالة أقل من 5% مما سبق يتبين إمكانية قبول صحة الفرض البديل الثاني، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3)

نتائج جدول الإنحدار الخطى للفرض الفرعي الثاني

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.295a	.087	.083	.51365

ويوضح الجدول رقم (4) تحليل ANOVA لاختبار معنوية نموذج الانحدار، ونلاحظ ان قيمة Sig 0.00 وهي اقل من 0.005 وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4) نتائج اختبار ANOVA^a لإختبار الفرض الفرعي الثاني

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	6.110	1	6.110	23.157	.000 ^b
Residual	64.111	243	.264		
Total	70.221	244			

➤ نتائج اختبار الفرض الفرعي الثالث:

يتمثل الفرض الفرعي الثالث في تأثير جودة المراجعة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية، وأظهرت النتائج في جدول رقم (5) إلى أن قيمة R بلغت 281. ووجود علاقة ارتباط بين تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة بمعدل 28.1% مما يعني وجود علاقة طردية قوية بين تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة وذلك عند مستوى دلالة أقل من 5% مما سبق يتبين إمكانية قبول صحة الفرض البديل الثالث، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5) نتائج جدول الإنحدار الخطى للفرض الفرعي الثالث

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.281a	.079	.075	.50343

ويوضح الجدول رقم (6) تحليل ANOVA لاختبار معنوية نموذج الانحدار، ونلاحظ ان قيمة Sig 0.00 وهي اقل من 0.005 ، كما يلي:

جدول رقم (6) نتائج اختبار ANOVA^a لاختبار الفرض الفرعي الثالث

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	5.267	1	5.267	20.780	.000 ^b
Residual	61.586	243	.253		
Total	66.852	244			

وبناءً عليه، واستناداً لنتائج الاختبارات الإحصائية يمكن قبول الفرض الفرعي الثالث القائل بأنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية جودة المراجعة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية"

➤ نتائج اختبار الفرض الفرعي الرابع:

يتمثل الفرض الفرعي الرابع في "يوجد تأثير مشترك لكلاً من تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية"، ويمكن توضيح نتائج تحليل المسار للتأثير المشترك لكلاً من تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة على قرارات المستثمرين من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (7) نتائج تحليل المسار لتأثير تقرير المراجعة الموسع على جودة عملية المراجعة

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.138	.202		.686	.493
تقرير المراجعة الموسع	.916	.047	.781	19.679	.000

Dependent Variable: جودة عملية المراجعة

جدول رقم (8)

نتائج تحليل المسار لتأثير تقرير المراجعة الموسع على قرارات الاستثمار

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.429	.230		1.866	.063
تقرير المراجعة الموسع	.895	.053	.731	16.860	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرارات المستثمرين.

جدول رقم (9)

نتائج تحليل المسار لتأثير جودة عملية المراجعة على قرارات المستثمرين

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.990	.173		5.718	.000
جودة عملية المراجعة	.807	.042	.773	19.169	.000

a. Dependent Variable: ترشيد قرارات المستثمرين

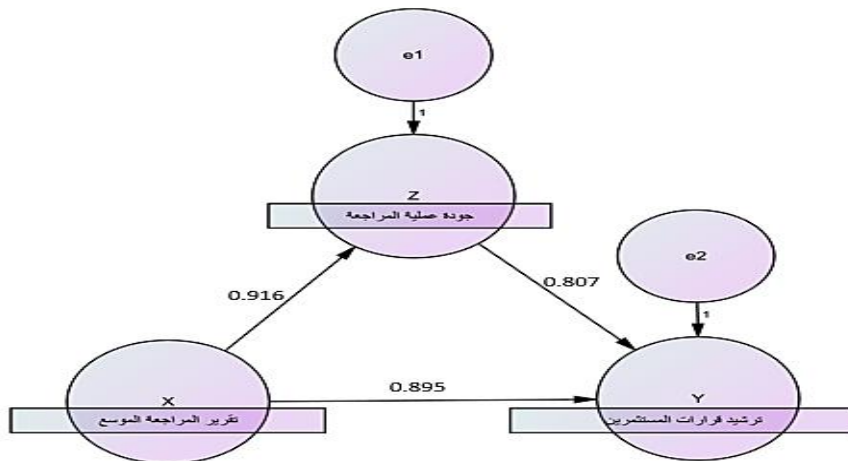
ومن خلال الجدول السابقة رقم (7) ورقم (8) ورقم (9) يتضح لدى الباحث ما يلي:

- وجود أثر جوهري ذو دلالة إحصائية لتقرير المراجعة الموسع علي جودة عملية المراجعة وهذا الأثر يدل على أن التغير في تقرير المراجعة الموسع يؤدي لتحسن جودة المراجعة بمقدار 0.916، وهذا الأثر عند مستوي معنوية أقل من 5%.
- وجود أثر جوهري ذو دلالة إحصائية لتقرير المراجعة الموسع على ترشيد قرارات المستثمرين وهذا الأثر يدل على أن التغير في تقرير المراجعة الموسع

يؤدي ترشيد قرارات المستثمرين بمقدار 0.895، وهذا الأثر عند مستوى معنوية أقل من 5%.

➤ وجود أثر جوهري ذو دلالة إحصائية لجودة عملية المراجعة على ترشيد قرارات المستثمرين وهذا الأثر يدل على أن التغير في جودة عملية المراجعة يؤدي ترشيد قرارات المستثمرين بمقدار 0.807، وهذا الأثر عند مستوى معنوية أقل من 5%.

ويمكن تلخيص نتائج تحليل المسار من خلال الشكل رقم (1) التالي:



النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة النظرية إلى عدة نتائج تمثلت في:

1. توجد مجموعة من الدوافع التي أدت إلى تعديل المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد لهيكل ومحتوى تقرير المراجعة كان من أهمها: عدم كفاية المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الحالية، والإستجابة لمطالبات مستخدمي القوائم المالية للحصول على تقارير مراجعة أكثر تفصيلاً.

2. إن الغرض الأساسي من تقرير المراجعة الموسع هو تعزيز القيمة من وراء عملية التوصيل في تقرير المراجع، من خلال توفير المزيد من الشفافية عن المراجعة التي تم تنفيذها. ويوفر معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم في فهم تلك الأمور التي كانت ، بحسب الحكم المهني للمراجع، لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية ، وأيضاً فهم المنشأة ومجالات الأحكام المهمة للإدارة.
3. إن إيصال فقرات تأكيد إضافية في تقرير المراجع يؤثر بشكل جوهري علي عملية الحصول علي المعلومات المالية الخاصة بالمستخدمين، حيث يقدم تقرير المراجعة الموسع معلومات جديدة ومفيدة للمستثمرين من خلال تزويدهم بالنظرة الثاقبة لوجهة النظر القيمة وهي وجود المراقبين علي الشركات وزيادة الثقة في العمل الذى يقوم به المراجعين.
4. إن التضمنين الاضافي للمزيد من المعلومات في تقرير المراجعة الموسع تعزز من القيمة التواصلية لتقرير المراجع وتساعد المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية في التركيز علي جوانب في القوائم المالية الخاصة بالشركة والتي وجدها المراجع أنها ذات أهمية، كما تساعد في التنقل بشكل أفضل بين التقارير المالية المعقدة بالاضافة إلي تركيزهم علي الأمور الهامة التي تساعد في اتخاذ قراراتهم.
5. إن التغييرات في التقرير تحسن من جودة المراجعة من خلال زيادة المساءلة للمراجع الخارجي الذى يدفعهم إلي أداء أفضل، كما أن الإفصاح عن قضايا التقرير المالي الرئيسية ومخاطر الأخطاء الجوهرية يزيد من الشكوك المهنية للمراجع حول المناطق الأكثر أهمية في عملية التقرير المالي ويؤدي إلي تحسينات في جودة المراجعة، وعلاوة علي ذلك فإن قدره المراجعين علي إضافة المزيد من التفاصيل في تقاريرهم سيوفر لهم المزيد من النفوذ علي الإدارة والسماح لهم بالضغط.
6. أن تقرير المراجعة الموسع يساهم في تعزيز البيئة المعلوماتية للمستخدم الخارجي للقوائم المالية، ومن ثم يصبح الأطراف ذوي المصلحة أكثر دراية بالشركة

وأحوالها وتوجيه الاستثمار بما يتلاءم مع تحقيق مصالحهم الشخصية، وعلى نحو آخر يؤدي وجود تقرير المراجعة الموسع إلى اطمئنان المستخدم الخارجي للقوائم المالية بأنها تحتوي على معلومات أكثر ملاءمة وأعلى جودة ومن ثم ارتفاع جودة عملية المراجعة، وذلك لأن المراجع في تقرير المراجعة الموسع يصبح أكثر قدرة على إبداء الرأي بشكل أكثر شمولية للوضع الحالي للشركة.

7. تتمثل أهم التحديات المحتملة ن تطبيق التعديلات التي تم إدخالها على تقرير المراجعة في: تأخر إصدار تقرير المراجعة، تخوف المراجعين من المساءلة المحتملة، تضمين تقرير المراجعة بمعلومات قد تتسم بالسرية، وزيادة تكاليف عملية المراجعة وكذلك احتمال تعرض شريك المراجعة لتهديدات شخصية عند ذكر اسمه في تقرير المراجعة.

نتائج الدراسة الميدانية:-

1. بالنسبة للفرض الفرعي الأول: أظهرت النتائج في إلى أن قيمة R بلغت 381. وهذا يعنى وجود علاقة ارتباط بين تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة بمعدل 38.1% مما يعنى وجود علاقة طردية قوية بين تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة وذلك عند مستوي دلالة أقل من 5% مما سبق يتبين إمكانية قبول صحة الفرض البديل الأول القائل بأنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير المراجعة الموسع على جودة المراجعة في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية.

2. بالنسبة للفرض الفرعي الثاني: أظهرت النتائج إلى أن قيمة R بلغت 295. وجود علاقة ارتباط بين تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة بمعدل 29.5% مما يعنى وجود علاقة طردية قوية بين تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة وذلك عند مستوي دلالة أقل من 5% مما سبق يتبين إمكانية قبول صحة الفرض البديل الثاني.

3. بالنسبة للفرض الفرعي الثالث: أظهرت النتائج إلى أن قيمة R بلغت 281. وجود

علاقة ارتباط بين تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة بمعدل 28.1% مما يعني وجود علاقة طردية قوية بين تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة وذلك عند مستوى دلالة أقل من 5% مما سبق يتبين إمكانية قبول صحة الفرض البديل الثالث.

4. بالنسبة للفرض الفرعي الرابع:

- وجود أثر جوهري ذو دلالة إحصائية لتقرير المراجعة الموسع علي جودة عملية المراجعة وهذا الأثر يدل على أن التغير في تقرير المراجعة الموسع يؤدي لتحسن جودة المراجعة بمقدار 0.916، وهذا الأثر عند مستوى معنوية أقل من 5%.
- وجود أثر جوهري ذو دلالة إحصائية لتقرير المراجعة الموسع على ترشيد قرارات المستثمرين وهذا الأثر يدل على أن التغير في تقرير المراجعة الموسع يؤدي ترشيد قرارات المستثمرين بمقدار 0.895، وهذا الأثر عند مستوى معنوية أقل من 5%.
- وجود أثر جوهري ذو دلالة إحصائية لجودة عملية المراجعة على ترشيد قرارات المستثمرين وهذا الأثر يدل على أن التغير في جودة عملية المراجعة يؤدي ترشيد قرارات المستثمرين بمقدار 0.807، وهذا الأثر عند مستوى معنوية أقل من 5%.

ثالثاً: التوصيات:-

وعلى ضوء ما سبق يوصي الباحث ما يلي:-

توصيات الهيئات المهنية:-

1. أن تقدم الهيئات المسؤولة عن مهنة المحاسبة والمراجعة برامج تدريبية متخصصة لمراقبي الحسابات، لزيادة كفاءتهم وقدراتهم المهنية بشأن التوسع في تقرير المراجعة، بحيث يكون هناك تجانس وإتساق فيما بين مختلف التقارير التي يصدرها مكاتب المراجعة وبحيث يتناسب مع الأوضاع الفعلية لمختلف الوحدات الاقتصادية التي يتم مراجعتها.
2. أن تعمل السلطات الرقابية والهيئات المهنية على رفع كفاءة المحللين الماليين ، بحيث يؤدي التوسع في تقرير المراجعة على تحسين قدرتهم التنبؤية بأوضاع الشركات وبخاصة المقيدة في البورصة المصرية.

3. ضرورة قيام الجهات التنظيمية المسؤولة عن مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر بسرعة إجراء التعديلات على معايير المراجعة المصرية، لتأخذ في الاعتبار التعديلات التي أقرها المجلس الدولي للمراجعة والتأكيد على تقرير مراقب الحسابات وصياغتها بما يناسب بيئة الممارسة المهنية المصرية.

توصيات هيئة سوق رأس المال:

1. تفعيل الدور الرقابي للهيئة العامة لسوق المال، للتحقق من مدى التزام الشركات المسجلة لديها بالتطورات في المعايير، وذلك من أجل زيادة مستوى الإفصاح وما لذلك من انعكاسات على حجم الإستثمارات وحجم التداول في بورصة الأوراق المالية.
2. ينبغي علي هيئة سوق الأوراق المالية المصري تشجيع ممارسات تقرير المراجعة الموسع لكافة الشركات، وليس مجرد شركات قطاع الأعمال العام والجهاز المركزي للمحاسبات.
3. يجب على هيئات الأوراق المالية في الأسواق بمصر زيادة إهتمام المحللين الماليين باللوائح والقوانين المتعلقة بالإستثمار ومجالات التنبؤ بالظروف الاقتصادية وتقديم المعلومات للمستخدمين في الوقت المناسب بما يعزز من إمكانية إتخاذ القرارات الملائمة.

رابعاً: مجالات البحث المقترحة:

1. دراسة العلاقة بين تقرير المراجعة الموسع وجودة عملية المراجعة وأثر ذلك على مخاطر عملية المراجعة.
2. دراسة تحليلية لتأثير تقرير المراجعة الموسع على جودة الأداء المهني.
3. دراسة العلاقة بين تقرير المراجعة الموسع ودقة تنبؤات المحللين.
4. دراسة العلاقة بين الإفصاح في تقرير المراجعة الموسع بشأن الإستمرارية على قرارات منح الائتمان

المراجع:

- 1-الهواري، محمد عبدالعزيز (2020)، أثر تقرير المراجع الخارجي الموسع على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودة المراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، مج. 2، ع. 1(2)، 243-290.
- 2-ثامر، رائد متعب. (2019). تحليل أثر العلاقة بين الإفصاح عن الأمور الهامة للمراجعة في تقرير مدققي الحسابات وجودة قرارات المستثمرين: دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع 3، 507 - 558.
- 3-عبد السميع، محمد أحمد. (2021). أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على جودة تقرير المراجع. مجلة سوهاج لشباب الباحثين، ع 1، ص ص 59 – 74.
- 4-متولي، مصطفى زكي حسين. (2020). انعكاسات تعديل تقرير المراجع الخارجي على قرارات المستثمرين. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج 11، ع 2، ص ص 153 - 171.
- 1.Abbott., Buslepp, W. L., Gunny, K., & Mandell, A.,2019, The Effect of US Audit Partner Identification on Real Earnings Management, Available at SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=344880.
- 2.Assad, N. F., & Alshurideh, M. T. (2020). Financial reporting quality, audit quality, and investment efficiency: evidence from GCC economies. WAFFEN-UND Kostumkd. J, 11(3), 194-208.
- 3.Bédard, J., Brousseau, C. & Sirois, L. (2020), “Design Issues in Studies on the Effect of Engagement Partner Identification on Audit Quality: Insight from a Natural Experiment”, The Conference internationale de gouvernance (CIG) “2019”, Laval University, pp. 1-50.
- 4.Chowdhury, S. N., & Eliwa, Y. (2021). The impact of audit quality on real earnings management in the UK context. International Journal of Accounting & Information Management. Vol. 29 No. 3, pp. 368-391.
- 5.Chu, L., Fogel-Yaari, H., & Zhang, P. (2022). The estimated propensity to issue going concern audit reports and audit quality. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 0148558X221079011.
- 6.Coram, P. J., & Wang, L. (2021). The effect of disclosing key audit matters and

- accounting standard precision on the audit expectation gap. International Journal of Auditing, 25(2), 270–282. <https://doi.org/10.1111/ijau.12203>.
7. Council, F. R. (2016). Extended auditor's reports: A further review of experience. January, available at:
www.frc.org.uk/getattachment/76641d68-c739-45aca251-cabbfd2397e0/Report-on-the-Second-Year-Experience-of-Extended-Auditors-Reports-Jan-2016.pdf.
8. Fulop, M. T. (2018). New tendencies in audit reporting, examples of good practices BVB. The Audit Financial journal, 16(150), 249-249.
9. International Auditing and Assurance Standard's Board, (IAASB), (2016), The New Auditor's Report: A Comparison between the ISAs and the US PCAOB Preproposal, https://www.iaasb.org/system/files/publications/files/IAASB-Auditor-Reporting-Comparison-between-IAASB-Standards-and-PCAOB-Reproposal_0.pdf.
10. International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), 2015. The Auditor's Responsibilities Relating to Other Information, ISA 720 (Revised), (April), Available at: <http://www.kacr.cz/file/2225/isa-720-revised.pdf>.
11. International Auditing and Assurance Standards Board, (IAASB), (2015), the new auditor's report: greater transparency into the financial statement audit, <https://www.ifac.org/system/files/uploads/IAASB/Audit%20Reporting-At%20a%20Glance-final.pdf>.
12. International Auditing and Assurance Standards Board, (IAASB), (2015), the new auditor's report: greater transparency into the financial statement audit, <https://www.ifac.org/system/files/uploads/IAASB/Audit%20Reporting-At%20a%20Glance-final.pdf>.
13. International Auditing and Assurance Standards Board. (2015). International Standard on Auditing (ISA) 701 (NEW), Communicating Key Audit Matters in the Independent Auditor's Report. IAASB. Retrieved from <https://www.ifac.org/>.

14. International federation of accountants, (Ifac), (2015), Audit reporting at glance: New and Revised Auditor Reporting Standards and Related Amendments,
<https://www.ifac.org/system/files/uploads/IAASB/Audit%20Reporting-At%20a%20Glance-final.pdf>.
15. Kitiwong, W. and Sarapaivanich, N. (2020), "Consequences of the implementation of expanded audit reports with key audit matters (KAMs) on audit quality", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 35 No. 8, pp. 1095-1119.
<https://doi.org/10.1108/MAJ-09-2019-2410>.
16. Kitiwong, W., & Sarapaivanich, N. (2020). Consequences of the implementation of expanded audit reports with key audit matters (KAMs) on audit quality. *Managerial Auditing Journal*.
17. Lennox, C. S., Schmidt, J. J., & Thompson, A. M. (2022). Why are expanded audit reports not informative to investors? Evidence from the United Kingdom. *Review of Accounting Studies*, 1–36.
<https://doi.org/10.1007/s11142-021-09650-4>
18. Minuti-Meza, M. (2021). The art of conversation: The expanded audit report. *Accounting and Business Research*, 51(5), 548-581.
19. Zeng, Y., Zhang, J. H., Zhang, J., & Zhang, M. (2021). Key audit matters reports in China: Their descriptions and implications of audit quality. *Accounting Horizons*, 35(2), 167-192.